الزيدان الرابعة ان يكونا اسم فعل وفاعله نحو هيهات العقيق فهيهات اسم فعل بمعنى بعد والعقيق فاعل به وسواء كان الاسمان مذكورين كما مثلنا او غير مذكورين كما في قولك لمن قال ازيد عدل او احدهما مذكور والاخر غير مذكور زيد عدل جوابا لمن قال ازيد عدل ام ابوك وما تركبه من فعل واسم فله صورتان احداهما ان يكون الاسم فاعلا نحو قام زيد الثانية ان يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد وسواء كانا مذكورين كما مثلنا او غير مذكورين كما في ازيد اذ تقديره ادعو زيدا او الكلام هو ادعو امرأ فاعله احدهما غير مذكور والاخر مذكور كقولك زيد جوابا لمن قام وقد تبين مما تألف من جملتين ومن فعل واسمين ومن فعل وثلاثة اسماء ومن فعل واربعة اسما اما تركبه من جملتين فله صورتان جملة الشرط والجزا نحو ان قام زيد قمت وجملة القسم وجوابه نحو اتحلف بالله لزيد قام واما ائتلافه من فعل واسمين فنحو كان زيد قائما واما ائتلافه من فعل وثلاثة اسماء فنحو اعلمت زيدا فاضلا واما ائتلافه من فعل واربعة اسماء فنحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فصور تاليف الكلام ستة كذا قال ابن هشام الانصاري في شرح القطر وبقي عليه سابعة وهي تركيبه من اسم وجملة كزيد يقوم ابوه وما منه وهي تركيبه من حرف واسم في نحو الا تماء قال في المغني يتعين في قوله الا عمرو الخ مستطاع رجوعه لتقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على الها خبر لان الا الى قال المكودي لا حظ لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ما كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم واما تمام الكلام

بذلك

بذلك جملا على معناه وهو امتنى ما ثم وكذلك اجتمع لتقدير مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل اجرا الكلام مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه وخالفه في المسلك المازني والمبرد انتهى وما ذكره من ان الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزا ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي من ان الكلام هو الشرط وجواب القسم لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزا لا الجزا وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزا يظهر لك ذلك بالتامل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود بالجزا منصبا رصدقه مع انتفائه لوله في الواقع بالكلية انتهى وعبارة ابن الحاجب نوهم ان الكلام لا يكون الا من اسمين او فعل واسم وقد رجمها السيد بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عدا هما من الكلمات التي ذكرت خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها فالاسم حقيقة الكلام عارضة اي قاصد فائدة واللام فيه للعهد الذكري لتقدم ممثولها فالمقام مقام الاضمار والعلم اقرب الى الاظهار لانه اوضح للمبتدا المقصود بالذات بالخطاب وهذا شروع في تعريف الاسم والفعل والحرف بالخاصة وخاصة الشيء عند الغاة ما يوجد بدون ذلك الشيء ويوجد ذلك الشيء بدونه صرح به ابن الحاجب في شرح المنظومة وغيره وما اشتهر من جواز ثبوت لفظا